

## بيان استنكاري

بعد انعقاد الجمع العام التواصلي للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني في يومه 17 فبراير 2022 التي تمت الموافقة على الصيغة النهائية للتعويضات خارج الميزانية وجرى المشاكل والصعوبات التي يواجهها الموظفون خلال مزاولتهم لمهامهم، إذ بالمكتب النقابي يتفاجأ بجملة من المشاكل والممارسات اللادارية والتجاوزات غير المسبوقة والاختلالات في تسيير الشأن الداخلي للمؤسسة والتراجع عن جملة من المكتسبات.

وبعد نقاش مستفيض ومسؤول مع الموظفين، خص المكتب النقابي إلى استنكار ما يلي:

- التلاعب المستمر في نظام المراقبة والحضور بدون إشعار الموظفين علما أننا نبهنا الإدارة عن هاته الأفعال في الحوارات السابقة.
- إلغاء رخصة تغيب ليوم واحد من نظام مراقبة الحضور كما كان معمولا به سابقا.
- الاستهتار والتضييق في الاستجابة لطلبات الرخص والطلبات الاخرى.
- التضييق واستهداف أعضاء المكتب النقابي في التعامل مع ملفاتهم.
- خرق الخصوصية وعدم احترام المعطيات ذات الطابع الشخصي فيما يخص نظام المراقبة والحضور (الكاميرات).
- عدم تحديد وإخبار الموظفين بهوية الأشخاص المرخص لهم للولوج والاطلاع ومعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بنظام المراقبة والحضور.
- عدم التزام الإدارة بالمحضر الموقع بتاريخ 28 يونيو 2021 حول طريقة توزيع التحفيزات وتكريس التمييز عبر منح المسؤولين تحفيزات إضافية دون باقي الموظفين.

■ حرمان الموظفين من التكوين في اللغة الإنجليزية داخل المؤسسة و داخل أوقات العمل كما جرت به العادة.

■ التماطل في الإعلان عن مناصب المسؤولية الشاغرة إلى حين استيفاء بعض الأشخاص المعروفين سلفا للشروط اللازمة للحصول على المنصب.

■ تسيير بعض المصالح من طرف موظفين لا يملكون الصفة القانونية ونهجهم سلوكات غير مسؤولة في التعامل مع الموظفين.

وفي الأخير نهيب بجميع الموظفين والموظفات الالتفاف حول نقابتهم من أجل استرجاع حقوقهم المهضومة والدفاع عن مطالبهم المشروعة.

**عن المكتب النقابي المحلي للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني**

